http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1910) السنة الثامنة - الأثنين (20) أيلول 2010

تنويه واعتذار

سقطت سهوا في الحوار المنشور يوم امس مع كبير مستشاري رئيس الجمهورية الاستاذ فخري كريم عبارة من اجابته على السؤال الثالث.
ونعيد ادناه نشر نص السؤال وجوابه الصحيح معتذرين للقراء الكرام عن هذا الخطا الفني:

ردود فعل

■ المقدم: سيادة المستشار هل هذا يعني ان هنالك احقية لمخاوفكم او كما قال بعض اعضاء القائمة الكردستانية ان هنالك مخاوف من بعض النواب او قادة القائمة العراقية في ما يخص توجهاتهم تجاه العملية السياسية ككل وتجاه الكرد كقومية بحد ذاتها؟

■ فخري كريم: ليست هناك ردات فعل سلبية، لكن دون شك هنالك تجاذبات بين مختلف القوى والاطراف، بدليل ان التحالف الوطني لم يتفق ولحد هذه اللحظة على تسمية رئيس الوزراء، هنالك مرشح عن دولة القانون ومرشح عن الائتلاف الوطني ولم يحسم من سيكون المرشح الوحيد للتحالف الوطني لرئاسة الوزراء وهذه إشكالية كبيرة للاسف الشديد وتتحمل مسؤوليتها القوى المنضوية تحت التحالف الوطني وفي الجانب الاخر هنالك دعوات مستمرة منذ الانتخابات وحتى هذه اللحظة من قبل القائمة العراقية في ان تقول نحن القائمة الفائزة، وهذا حقها وبالتالي نحن المعنيين بتشكيل الحكومة، اما التحالف الكردستاني، فقد كان يقف على مسافة واحدة من الجميع ولكنه في الوقت نفسه يؤكد على الاستحقاق الدستوري، ويؤكد على ضرورة ان تكون الحكومة المقبلة حكومة شراكة وطنية.
اما الحديث عن مخاوف ذاتية بمعنى انها تستهدف رئيس الجمهورية او تستهدف التحالف الكردستاني، انا اعتقد انه لا احد يستطيع التلاعب باستحقاق الشعب الكردي كما لا احد يستطيع التلاعب باستحقاق المكونات الاخرى ونحن اتفقنا جميعا على ان الحكومة القادمة وادارة الدولة لا يمكن ان تكون فعالة ولا يمكن للعراق العودة الى حياته، الا بالشراكة الوطنية الحقيقية.

مكتب "المحاسبة" يتقصى التمويلات العراقية

تقرير أميركي: الحكومة تعجز عن متابعة فائضها المالي

□ عن موقع: أفكار حول العراق

اصدر مكتب المحاسبة الحكومي الامريكي (GAO) تقريرا مطلع الشهر الجاري محاولا استكشاف فيما اذا كان العراق لديه فائض مالي وفيما اذا كان يمكن صرف تلك الاموال على تحسين الامن في البلاد.
وخمن مكتب المحاسبة ان بغداد قد جمعت ١١,٨ مليون دولار كمعدل في الفائض وهذا امر ليس بالمفاجئ ذلك ان العراق لم يصرف تلك الاموال ابدا منذ عام ٢٠٠٥ حينما تم تسليم السيادة اليه من الولايات المتحدة.
الدراسة التي قدمها مكتب المحاسبة الحكومي يوحي بحقيقة ان التمويلات المالية العراقية محطمة والحكومة العراقية لا تعرف اين اموالها بالضبط.
في كل عام تحرز الحكومة العراقية تقدما في حجم الانفاق لكنها لا تستطيع حسابها بالكامل فمنذ عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٩ وجد مكتب المحاسبة ان العراق لديه فائض يبلغ ٥٢ مليار دولار وفي ذات الوقت اعلنت بغداد ان لديها٤٠,٣ مليار دولار مقدما وهذا ما يترك ١١,٨ مليار دولار من معدل الفائض.
وقد كشفت هيئة التدقيق العليا وهي منظمة الاشراف العليا على المالية عن ان السلطات لم تبلغ بشكل كامل عما لديها من فائض وهذا ما يؤدي ربما الى اختلاس البعض من تلك الاموال.
فمثلا تقرير الهيئة حول ميزانية عام ٢٠٠٥ اعلن في نهاية السنة المالية بانه ليس جميع الاموال الفائضة قد تم تسديدها لكن تم اعتبارها مصروفة على اية حال كما ذكرت بان الحكومة لم تتبع القواعد عندما تم انجاز الفائض.
وبحث مكتب المحاسبة الحكومي خلال سجلات العراق بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ولم يقر طبيعة ٤٠ ٪ من الانفاق التي تم ادراجها "كفائضات اخرى مؤقتة" ولم يعط المسؤولون العراقيون اي تفاصيل اخرى حولها.
المشكلة الاخرى تكمن في ان الحكومة لا تستطيع متابعة كل ايداعاتها وقد وجد مكتب المحاسبة الحكومي انه في شهر كانون الاول من عام ٢٠٠٩ ان بغداد كان لديها ما يترواح من ١٥,٣-٣٢,٣ مليار دولار في البنك المركزي العراقي وكان صندوق التطوير للعراق في مدينة نيويورك وبنوك اخرى مملوكة للدولة ان هذا الفرق بين المبلغين يعود الى التناقض بين ما ذكره البنك المركزي لصندوق النقد الدولي وما ذكرته وزارة المالية.
وكانت الاخيرة قد ذكرت بان هناك ٣٢,٢ مليار دولار من الاموال الحكومية في البنك لكن ١٥,٣ مليار دولار فقط من تلك الاموال يمكن التصرف بها بحرية على الانفاق بينما المبلغ المتبقي عائد الى مشاريع مملوكة للدولة كضمان ورواتب تقاعدية ولم يذكر البنك المركزي مثل هذه الالتزامات الى صندوق النقد الدولي.
بالاضافة الى ذلك فان بغداد قالت انها حولت البعض من اموالها بين بنوك مختلفة في عام ٢٠٠٩ لكن ذلك لم يظهر في السجلات.
وقال البنك المركزي ان الحكومة قد حولت مبلغ ١٠,٣ مليار دولار من تلك الاموال الى مصرفي الرشيد والرافدين لكن على اية حال لم تكن هناك اي اثر للأوراق في تلك الصفقة.
وفي الحقيقة فان الحكومة اظهرت ان هناك زيادة قدرها١,٧ مليار دولار من ايداعاتها في البنك المركزي وقد اعلنت وزارة الدفاع بان ذلك الفائض هو ما جعل تلك السنة تقدم بيانا عن ١٠,٣ مليون دولار لكن مكتب المحاسبة الحكومي لم يجد اي ارتباط بين الاثنين فخلال السنة الماضية اظهرت وزارة المالية ان هناك عجزا يقدر ب١,٨ مليار دولار بعد الفائض بينما الايداعات الحكومية في البنوك قد ازدادت من ٢٩,٤ مليار دولار الى ٤١,١ مليار دولار.
اخيرا فان هناك تدقيقا ماليا من مصرف الرافدين الحكومي قد قال انه لا يستطيع تفسير امواله فشركة ايرنست الخاصة والشباب قد وجدا ان المصرف لا يستطيع المصادقة رسميا على حساباته وبياناته المالية. ففي عام ٢٠٠٨ لم يكن لدى المصرف سجلات تغطي ١١ مليار دولار وكذلك ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ حيث ان هناك تدقيقاً سابقاً من مصرف الرشيد واجه نفس المشاكل. وما اظهره مكتب المحاسبة الحكومي من ذلك ان العراق لايعرف بالضبط كم صرف من الاموال وكم يوجد لديه من الفائض واين هي كل امواله وهذا ما يعني ان ارقام الميزانية ليس لها معنى كبير بسبب الانفاق الاضافي المستمر كما ان التقارير حول ذلك الفائض ليس موثوقا به فان نقص الحسابات من المحتمل ان يكون عاملا رئيسيا في المساهمة في الاحتيال الكبير والفساد ضمن الحكومة.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

كتابة على الحيطان

أول من يستفيد وآخر من يضحي!

■ عامر القيسي

بعض القوى المشاركة في العملية السياسية تتلقف أي تقرير من منظمات عالمية بشأن العراق، بكل المبالغات التي يحتويها التقرير باعتبارها حقائق مسلّما بها، وفي ضوء ذلك تنظم المؤتمرات الصحفية، وتقيم الدنيا ولا تريد أن تقعدها، وتوجه اتهاماتها يمينا ويسارا وتطالب باجتماع عاجل لمجلس النواب لمناقشة التقرير وتشكيل اللجان الاختصاصية حول المعلومات الواردة في التقرير.
هذه القوى نفسها لم نجد لديها الحماسة الكافية لانعقاد مجلس النواب لحلحلة أزمة تشكيل الحكومة، أو قيام المجلس بواجباته التشريعية والرقابية، وهي نفسها التي "تبشر" بمناسبة ومن دونها بعودة العنف إلى الشارع العراقي إذا لم تحصل على حقوقها غير منقوصة، وهي نفسها التي تطالب باستحقاقات انتخابية ودستورية لها، قافزة على بنود دستورية وعلى استحقاقات الآخرين، وكأنها الوحيدة المخولة بقيادة البلاد والعباد رغم فشلها المريع في تشكيل أي تفاهم أو تحالف حتى الآن مع بقية قوى ومكونات العملية السياسية، وهي وحدها التي فصّلت الديمقراطية العراقية لأجلها ومن أجل "استحقاقاتها" التي تتمسك بها.
هذه القوى نفسها لم نجد لديها الحماسة والرغبة في الدفاع عن ضحايا النظام الدكتاتوري الصدامي، بل إنها تشكك بالوثائق الدامغة كلها، من المقابر الجماعية إلى الإعدامات السرية والعلنية إلى جرائم الأنفال إلى التهجير الجماعي وليس أخيرا جريمة حلبجة التي أدانها العالم اجمع بما في ذلك الذين تعاطفوا في فترة ما من نظام صدام مرورا بضحايا الحروب.
هذه القوى، للأسف الشديد، تستفيد من الفضاء الديمقراطي الواسع كله الذي انفتح أمام العراقيين بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، في الوقت التي تتنصل فيه عن الأخطاء كلها التي أنتجتها تجربتنا الجديدة وتحمل الآخرين المسؤولية الكاملة عن إخفاقات واضحة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، رغم مشاركتها في الحكومة وفي اتخاذ القرارات والتصويت عليها في البرلمان وفق الصيغة التوافقية التي اقرها الجميع من دون استثناء!
حتى التفجيرات التي يقوم بها تنظيم القاعدة الإرهابي والتي يحصد فيها العشرات من الضحايا، تسارع هذه القوى، دون خجل، بتحميل القوات الأمنية مسؤوليتها، بدل أن تكون الذراع السياسي لهذه القوات وتوجه أنظار المواطنين لإدانة هذه الأعمال الإرهابية ومن يقف وراءها ويشجعها ويمولها ويخلق لها الحواضن التي تنمو فيها، بل والتي تتستر بها أمام القوات الأمنية العراقية!
قوى بأسماء وعناوين وعباءات مختلفة الألوان ربما يكون شعارها "أول من يستفيد وآخر من يضحي" وهي ثقافة ليست جديدة علينا، وقد ذقنا مرارتها في عقود التجربة المرّة للاستبداد الصدامي، رغم أن هذه القوى تسوق شعارها مقلوبا باعتبارها أول من تضحي وآخر من تستفيد.
هذه اللعبة ليس من السهولة أن تنطلي على الحدس الشعبي العراقي لفترة طويلة، فطالما تشدقت قوى بالديمقراطية ودافعت عنها بكل قوة في وسائل الإعلام وتحاربها بكل قوة أيضاً في الغرف السرية السوداء، لكنها في النهاية لم تستطع أن تلبس القناع زمنا أطول فأدخلت المفخخات إلى البرلمان وانكشفت في فضيحة سياسية قل مثيلها!

العراق والكويت يثبتان العلامات الحدودية والحكومة تتفاءل بحل المشاكل العالقة

□ متابعة/ المدى

قال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن العراق سيتخذ خطوات مهمة على طريق حل بعض المشاكل العالقة مع دولة الكويت الشقيقة بما يسهم بتطوير العلاقة بين البلدين والشعبين. واشار الدباغ الى أن العراق سيبدأ وبصورة مشتركة مع الحكومة الكويتية بصيانة وتثبيت العلامات الحدودية البرية وكذلك تفعيل الإستثمار المشترك للحقول النفطية المشتركة بين البلدين إيذاناً بالبدء بخطوات عملية لإنهاء كل الملفات العالقة الموروثة من ممارسات النظام السابق. واضاف المتحدث باسم الحكومة في بيان وزع امس الاحد ان هذه الخطوات تعد "عملية لانهاء كل الملفات العالقة الموروثة من ممارسات النظام البائد".
وكان وزير النفط الكويتي الشيخ احمد عبد الله الصباح اعلن اواخر آب الماضي التوصل "مبدئيا" الى اتفاق ينظم انتاج النفط في الحقول الحدودية التي سبق ان تسببت بنزاع بين البلدين. وقال ان الاتفاق ينص على دعوة شركة دولية واحدة للتنقيب عن النفط في الحقول المشتركة الحدودية. وهناك عدد من الحقول النفطية بين البلدين بينها حقل الرميلة العراقي العملاق الذي يمتد الى داخل الاراضي الكويتية حيث يعرف باسم حقل الرتقة. ومن الحقول أيضا الزبير والصفوان.
ومعظم الانتاج العراقي الحالي ياتي من حقل الرميلة، ويعادل ١,٥ مليون برميل يوميا من اصل ٢,٥ مليون برميل ينتجها العراق، بينما انتاج الكويت من حقل الرتقة لايتعدى ٥٠ الف برميل. على صعيد متصل، أكد سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح أن استقرار وأمن العراق هو استقرار وأمن لدول المنطقة.
وقال في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية قبيل انعقاد الاجتماع السابع لوزراء داخلية دول جوار العراق الذي انطلق امس ان "هذا الاجتماع يهدف الى بحث الملفات الأمنية المتعلقة بالشأن العراقي وعلاقته بأمن جيرانه اضافة لبحث موضوع الارهاب في زمن العولمة والتكنولوجيا الحديثة وكيفية مكافحته على مستوى دول المنطقة". وأشار الشيخ عزام الى أن دولة الكويت حريصة كل الحرص على دعم استقرار وأمن العراق لما له من انعكاس مباشر على استقرار الكويت.

مسؤول محلي: طريقة الاعتراض غير قانونية

مجلس واسط يرد تظلما للمحافظ المقال ويحيله إلى المحكمة الاتحادية

□ متابعة/ المدى

رد مجلس محافظة واسط تظلما تقدم به محافظ واسط لطيف حمد الطرفة الى المجلس يدعوه فيه الى التراجع عن قرار اقالته الذي اصدره في السابع من أيلول الماضي.
وصرح رئيس اللجنة القانونية في مجلس المحافظة لوكالة أ ب أ ان "المجلس قرر مخاطبة المحافظ بكتاب رسمي يؤكد فيه عدم قانونية الاجراء الذي تقدم به.
وقال منتظر النعماني ان قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ واضح بخصوص مسألة اقالة المحافظين من قبل مجالس المحافظات اذ تشير المادة السابعة من هذا القانون الى ان للمحافظ الذي يتم اقالته لديه حق الاعتراض على قرار الاقالة لدى المحكمة الاتحادية العليا خلال مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما.
وكان مجلس المحافظة صوت بالاغلبية المطلقة على قرار اقالة محافظ واسط لطيف حمد الطرفة على خلفية استجوابه بقضايا مالية وادارية من قبل ثلاثة اعضاء في مجلس المحافظة.
وتقدم محافظ واسط السبت الماضي بتظلم الى مجلس المحافظة بعد التصويت على قرار اقالته من المنصب، بحسب رئيس اللجنة القانونية في المجلس.
وتسلم المجلس طلب تظلم من المحافظ لطيف حمد الطرفة الذي تم التصويت على اقالته من المنصب قبل نحو اسبوعين.
واوضح ان المجلس سوف يعرض التظلم على الاعضاء في جلسة الغد لبيان الرأي حول قبول او رد الطلب، مشيرا الى ان "قانون مجالس المحافظات المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ لا يحتوي على فقرة تجيز للمحافظ المقال تقديم تظلم للمجلس.
وتتيح المادة السابعة، الفقرة ثامنا في قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ إمكانية استجواب المحافظ أو احد نائبيه بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس.
ويتألف مجلس محافظة واسط من ٢٨ مقعدا موزعة بين قائمة ائتلاف دولة القانون ١٣ مقعدا، وقائمة شهيد المحراب ستة مقاعد، وتيار الأحرار ثلاثة مقاعد، وائتلاف العراقية ثلاثة مقاعد والحزب الدستوري العراقي ثلاثة مقاعد.
واستجوب مجلس محافظة واسط المحافظ لطيف حمد الطرفة على خلفية أربعة طلبات وتم سحب واحد منها لتبقى ثلاثة طلبات تقدم بها أعضاء في المجلس تخص قضايا مالية وإدارية وسوء الخدمات المقدمة للمواطنين.
المجلس استجوب الطرفة في جلسات سابقة بشان ملفات تتعلق بقضايا مالية وإدارية تخص المنحة السويسرية لبناء أربعة آلاف وحدة سكنية للعوائل المتعففة ضمن مشروع بناء مساكن واطئة الكلفة بقيمة ٣٢٠ مليون دولار (نحو ٣٧٧,٦ مليار دينار) ومشروع شراء الكابسات الأوكرانية لصالح البلدية ومشروع شراء أجهزة طبية، وقضايا تخص التعيينات والموازنة التشغيلية.
الى ذلك، طافت شوارع مدينة الكوت تظاهرة مؤيدة لقرار مجلس المحافظة.
ورفع المتظاهرون الذين تجمعوا أمام مبنى مجلس المحافظة وسط الكوت، لافتات خطت عليها عبارات تأييد لقرار إقالة المحافظ والمطالبة بتنفيذ القرار واختيار بديل عنه في الجلسة المقبلة.
وقال المتظاهر أحمد علوان إن التظاهرة "خرجت تأييدا لقرار إقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة"، مشيرا إلى أن العشرات من المتظاهرين "خرجوا بصورة عفوية للتظاهر مطالبين مجلس المحافظة بعدم الخضوع للضغوط السياسية التي يمكن أن تحدث خلال المدة المقبلة".
وأضاف أن أبناء مدينة الكوت كانوا ينتظرون مثل هذا القرار نتيجة لانعدام الخدمات وانشغال المحافظ وجماعته بالأمور الشخصية، بحسب رأيه.

الهجرة لا تملك إحصاء دقيقا عن اللاجئين وتؤكد: الأعداد تتناقص في سوريا

□ بغداد/ أحياء الموسوي

اكد الناطق الاعلامي في وزارة الهجرة والمهاجرين حيدر الموسوي ان الوزارة لا تمتلك احصائية حقيقية لاعداد اللاجئين في العالم، مضيفا ان المفوضيه العليا لشوؤن اللاجئين او مظمة الاسرة الدولية والمنظمات التي تتحدث عن الاحصائيات قد تكون مبالغا فيها بشكل او بآخر لان هناك عودة حقيقية للكثير من العراقيين من المهجرين والمهاجرين.
واشار الموسوي في تصريح لـ(المدى) الى ان الكثير من العراقيين والذين قدموا طلبات اللجوء عام ٢٠٠٥ ولم يحصلوا عليه عادوا الى العراق، فضلا عن ان نخبة من الكفاءات عادت بسبب التحسن الامني الملحوظ في السنوات الاخيرة، مبينا ان كل ما يقال عن احصائية محددة فهو شئ غير رسمي وغير دقيق لانه لا توجد قاعدة بيانات حقيقية تتحدث عن اعداد المهاجرين العراقيين في الدول القريبة والبعيدة.
واوضح الموسوي بان هناك خطة بين وزارتي الهجرة والتخطيط ووزارة الخارجية تقضي القيام باحصاء سكاني للجاليات العراقية في الخارج بعد ان تتم الموافقة على التعداد السكاني في الداخل.
ودعا وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد رحمن سلطان الى القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وترسيخ مفهوم العودة الطوعية.
وقال بيان لوزارة الهجرة ان الوزير التقى مع السفير الهولندي لدى العراق بيترفان لون، واكد على اهمية توطيد العلاقات مع هولندا".
واضاف البيان نقلا عن سلطان قوله: "ان هناك نية من قبل الحكومة الهولندية لابرام اتفاقية مع العراق للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وايجاد الحلول الناجعة لمعالجتها" مؤكداً رفض وزارته لمفهوم تلك الهجرة لما لها من آثار سلبية على طبيعة العلاقات الدولية بما فيها هولندا.
وتابع: "ان الوزارة عازمة على تشكيل فريق عمل متكامل وارسال لجان ثنائية ومشتركة للحد من تلك الظاهرة وتهيئة الارضية المناسبة لاعادة العراقيين في هولندا بعد ان وضعت مددا معينة لاخراجهم من اراضيها نهاية العام الحالي". واشار الى ان وزارة الخارجية هي الكفيلة بمعالجة قضايا الجالية العراقية في هولندا الا ان وزارة الهجرة والمهجرين هي المعنية وبشكل مباشر بالحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية" مبيناً ان هناك استجابة هولندية للتعاون معاً في هذا الشأن.
وتعد مشكلة المهجرين أو المهاجرين العراقيين سواء في داخل البلاد أو خارجها من ابرز المسائل التي لم تجد لها حلا ناجعا حتى الآن.
وبالرغم من إطلاق الحكومة العراقية مبادرة قالت إنها ستشجع على عودة المهاجرين الى مناطقهم الأصلية، إلا أن نشطاء في حقوق الإنسان يرون أن إجراءات الحكومة العراقية لم تكن بالمستوى المطلوب، داعيا إياها الى تامين مساكن ووظائف مناسبة لهؤلاء المهاجرين قبل دعوتهم الى الرجوع للعراق.
ويشيرون الى أن اغلب المهاجرين الذين عادوا لم يتمكنوا من الرجوع الى منازلهم أو الحصول على وظيفة، وبالتالي فان الكثير منهم قرر العودة من حيث جاء حسب تعبيره.